

فنلا لا يلزمه الاثنان وفضيته انه اذا افسد ما شرع فيه لا يلزمه
 الاثنان كذا في القوائد القرشية واقول فيه نظر لانه اطلق
 فيها ادعى كصريح به وهو مقيد بما اذا كان الاضاد بعد المعنود
 الاول او قبله اما اذا لم يقعد وفسد الاخرين فانه يعرض اربعا
 بالاجماع ومقيد بما اذا كان غير مقعد من تلزمه اربع اما اذا
 اقتدى من تلزمه اربع ثم افسد فتلزمه اربع سواء اقتدى به
 في اولها او في القعدة الاخيرة **قوله** لا يصح اقتدائه بالمقيم يعنى
 في فرض يتغير بالسفر وهو كراعى واحذر به عن لغز الخب فانت
 اقتدائه به فيما يصح في كوفت وبعد كذا في الدرر **قوله** وفي حق قراءة
 والتحرية في حق الثاني قال في البحر والمد كور في الهداية وغيرها وقراءة
 ولم ارمي ذكر التحرية غير كراعى واحداى انتهى وقال كفاض
 على اما القراءة فظاهر واما التحرية فيبان انها مشتملة على اجزاء
 الصلاة لا تنحصر عليها اه **قوله** فان سلم المسافر يتم المقضى صلته
 اقول قال في البحر وسبقت ان يقول اى الامام ذلك اى اتوا
 صلواتكم فانا قوم مشرف بعد مسامحة كل مسافر صلى بغيره لا حال
 ان خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالامام قبل ذهابه
 فيحكم بنفسه صلاة نفسه بنا على ظن اقامة الامام ثم انفاذه
 بسلامه على راس ركعتين وهذا الجمل ما في الفتاوى اذا اقتدى
 بالامام لا يدرك مسافر هوام مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام
 شرط الاداء بجماعة انتهى لانه شرط في الابتداء لما في المسوط رجل على
 الظم بالقوم في قرية او مصر ركعتين وهم لا يدرون مسافر هوام

منه

مقيم فصلا تم فاسد سواء كانوا مقيمين او مسافرين لان الظاهر
 من في موضع اقامة انه مقيم وكذا على الظاهر واجب حتى يتبين
 خلافه فان سا لوه فاخبرهم انه مسافر جازت صلواتهم اه وفي كفاية
 وان كان خارج المصر لا يفسد ويجوز الاخذ بالظاهر في مثله وانما
 كان قول الامام ذلك مستحبا لانه لم يعين سرفا صحت صلواتهم
 لهم فانه ينبغي ان يتواءموا بما لوه فيحصل المعزة واختلفوا هل يقوله
 بعد التسليمه الاولى او بعد التسليمين الاصح الثاني كذا في كراعى
 الوهاج انتهى **قوله** ثم الاصح الخ قال في الدرر وان الاصح انه لا يقرأ
 لانه لاحق ادرك اول كصلاة وقدم فرض لقراءة فتركها احتياطا
 فانه بالنظر الى اقتداء التحرية حين ادرك اول صلاة الامام تركه
 القراءة تحريما او بالنظر الى عدمه فعلا اذ لم يقعد مع الامام ما يقضى
 وقد ادرك فرض القراءة تسببت واذا دار ففعل بين وقوعه مستحبا
 او محروما لا يجوز فعله بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة نافذة فلم يتبادر
 الفرض فيجب الأتيان بها اه ومثله في غاية البيان **قوله** ويطلب
 الوطن الاصلى بمثل سواء كان بينهما مكة السفر ولم تكن قاله الشافعي
 ولو تزوج المسافر في بلد قيل يصير مقيما وقيل لا كذا في كراعى **قوله**
 ولو سرح قال في البحر وقول الشافعي ولو سرح بها لم لا يصح لان السفر
 باق لم يوجد ما يبطله وهو مبطل الوطن السكنى على تقدير اعتباره
 لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى فقوله
 لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع انتهى **قوله** والمعتبر فيه اخر لو توت اى
 عند عدم الاداء اوله لو توت قاله في المعدن وهو قد ما يسع التحرية